اعلنوا براءة التنظيم من «القاعدة» واكدوا تخليه عن «العمل الجهادي»

قياديون في «الجماعة الليبية المقاتلة» يؤيدون حوارا مع طرابلس يقوده سيف الاسلام القذافي

لندن ـ «القطس العربي»

من توفيق رباحي:

أعرب قياديون في الجماعة الاسلامية الليبية المقاتلة بالخارج عن تأييدهم للحوار الدائر بين السلطات الليبية وقيادة الجماعة في الداخل.

وقال قياديون سابقون وحاليون في الجماعة انهم يؤيدون ذلك الحوار «إذا أدى لمصلحة حقن الدماء وفك أسر السجناء (من الجماعة) وإشاعة الأمن والعدل ولمّ شمل العائلات وإتاحة الفرصة للعمل الدعوي والتربوي والسياسي».

وقال قيادي سابق بالجماعة التقته «القدس العربي» أمس الخميس بلندن، ان السنتين الأخيرتين شهدتا حوارا بين النظام الليبي و«الجماعة الاسلامية الليبية المقاتلة» عن طريق سيف الإسلام القذافي وبعض قياديي الجماعة المسجونين بالخارج.

واضاف المصدر أن الاتصالات تجري عن طريق وسطاء ليبيين، موضحا أن هذا الحوار أثمر جوا من الثقة بين الطرفين «شجعنا على ابداء موقف ايجابي».

وقال المصدر ان النظام الليبي هو الذي بادر الى هذا الحوار. وتوقع أن يكون الحكام الليبيون جادين هذه المرة، خصوصا وأنهم تخلصوا من ملفات ثقيلة تسببت في عزلة ليبيا ومعاناتها، أبرزها قضية لوكربي وملف الممرضات البلغاريات.

وقال ان الجماعة تنتظر من هذا الحوار أن يسفر عن الإفراج عن القياديين المسجونين وإشاعة أجواء من الثقة بعد سنوات من الاختلاف تميزت بالقمع والمواجهة بين الجماعة والنظام الحاكم في ليبيا.

بالمقابل، قال المصدر ان النظام الليبي طلب من قيادة الجماعة بحوثا ودراسات عن «العمل الجهادي» وشروطه وحيثياته، وكذا قضايا معينة مثل «تكفير الحكام» وموضوعات أخرى مشابهة.

ولما سئل هل طلب النظام الليبي أو اشترط «توبة» الجماعة عن «العمل الجهادي»، قال ان المطلوب في الوقت الحاضر هو هذه الدراسات والبحوث، موضحا أن القيادة في الداخل أدرى بكل التفاصيل. وقال ان هذه البحوث أُنجزت ومن المفروض أن تسلّم للمعنيين بالأمر في الأول من آب/ أغسطس المقبل.

وذكر بأن الجماعة توقفت عن «العمل الجهادي» منذ نحو عقد من الزمن.

وأصدر أعضاء حاليون وسابقون بالجماعة بيانا بالمناسبة، تضمن عشر نقاط حول مجريات حوار قيادتهم مع النظام الليبي، ويصف العلاقة مع الأخير حاليا وما ستكون عليه.

وتأسست الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة في منتصف الثمانينات داخل ليبيا لكنها ما لبثت ان انتقلت الى أفغانستان لمقاتلة السوفييت. وبعد انتهاء الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، استقرت هناك إلى أن جاءت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 فاضطرت الى الخروج الى باكستان بسبب المطاردات الأمريكية والغربية، ومنها الى إيران.

وساد غموض في علاقة الجماعة بتنظيم القاعدة، خصوصا من 2005 عندما صدر بيان عن «أبو الليث الليبي» يعلن الالتحاق بـ«القاعدة».

غير أن القيادي الذي التقته «القدس العربي» نفى أمس أن تكون الجماعة التحقت يوما ما بـ«القاعدة» مشددا على أنها رفضت الالتحاق بالجبهة الإسلامية العالمية. وقال ان إحدى ميزات تنظيمه، استقلاله عن التنظيمات والشبكات الدولية العاملة في الحقل «الجهادي»، متسائلا لماذا تنتظر الجماعة سنة 2005 كي تعلن الالتحاق بتنظيم أسامة بن لادن.

ويتضمن البيان الذي حمل تاريخ اليوم الجمعة اعترافا صريحا بأن «خيار العمل العسكري لم يحقق أهداف الجماعة من رفع المظالم عن الناس وتحقيق المصالح الشرعية المعتبرة»، وعليه «فإننا نؤيد قرار الجماعة والقاضي بوقف الأعمال العسكرية داخل ليبيا والتمسك بسياساتها في عدم فتح أية جبهات خارجية مهما كانت الأسباب».

وجدد البيان التذكير بعلاقة الجماعة بـ«القاعدة» بالقول «نؤكد أن ما ورد على لسان الشيخ أبو الليث الليبي من الانضمام الى تنظيم القاعدة ـ إذا فهم منه ذلك ـ هو قرار فردي يخالف اللائحة الأساسية للجماعة والتي تشترط موافقة معظم أعضاء مجلس الشورى في مثل هذه القرارات الهامة».

أكثر من ذلك يستبعد البيان أية فرصة لالتحاق الجماعة بـ«القاعدة» في المستقبل قائلا «نؤكد بوضوح عدم ارتباط الجماعة المقاتلة بتنظيم القاعدة لا سابقا ولا لاحقا».

وطالبت الجماعة النظام الليبي بـ«ابداء المصداقية في الحوار، ونترقب ما يصدر عنه وما تؤول إليه نتائج الحوار ونحتفظ بحقنا الشرعي والطبيعي في معارضة النظام ما لم يتراجع عن سياساته السابقة التي أدت الى التأزم والانسداد».

ويعيش قياديو الجماعة بالخارج موزعين بين عدد من العواصم أبرزها لندن.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2005 ألحقت الحكومة البريطانية الجماعة الليبية المقاتلة بقائمة التنظيمات الإرهابية، وشددت عليها الخناق بفضل قوانين مكافحة الإرهاب التي ما انفكت تتشدد منذ سنة 2001.

مسؤول بالبوليزاريو: الهدنة مع المغرب طالت اكثر من اللازم والعودة للسلاح واردة

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

هدد مسؤول كبير بجبهة البوليزاريو بالعودة الى شن هجمات مسلحة ضد القوات المغربية في الصحراء الغربية اذا لم تصل الامم المتحدة الى حل عادل للنزاع بعد ساعات من اختتام مبعوث للامم المتحدة المنطقة جولة زار خلالها الجزائر وتندوف ونواكشوط والرباط سعى خلالها للحصول على موافقة اطراف النزاع على مفاوضات غير رسمية بين المغرب وجبهة البوليزاريو تمهد للعودة الى المفاوضات الرسمية المجمدة منذ اكثر من عام ونصف.

وقال عبد القادر الطالب عمر رئيس الحكومة التي تشكلها الجبهة ان «ثماني عشرة سنة مرت على وقف إطلاق النار دون الوصول إلى حل»، واصفا إياها بأنها «أكثر من كافية»، وطالب الأمم المتحدة بأن تكون «صارمة» فيما يخص الخروقات التي يتعرض لها هذا القرار. وأضاف الطالب عمر في ندوة عقدها الأربعاء بالجزائر ونقلتها وكالة الانباء الجزائرية أن «ثماني عشرة سنة (عن وقف إطلاق النار) هي حقيقة أكثر من كافية من الصبر والانتظار الطويل وهذا الصبر ينحصر في كل مرة ويضيق هامش تحمله». واضاف «يجب أن تكون الأمم المتحدة صارمة في ما يخص خروقات وفق إطلاق النار وإذا كانت هناك أفق للسلم فأهلا وسهلا نحن نريد السلم اما إذا كان استمر الوضع على ما هو عليه فعلى هذه القيادة أن تقوم بتحضيرات جادة لخيار العودة إلى الكفاح المسلح لأنه لا يمكن ان نبقى هكذا طول الزمن».

وصدرت خلال الاسابيع الماضية عدة تصريحات لمسؤولين صحراويين يهددون بالعودة الى العمل المسلح ضد المغرب اذا ما فشلت الامم المتحدة بانهاء النزاع المتفجر منذ 1975.

ويقلل المسؤولون المغاربة من اهمية هذه التهديدات ويعتبرونها مناوشات اعلامية تسبق او تلي تحركا للامم المتحدة من اجل انهاء الجمود الذي تعرفه تسوية النزاع.

وتتباين مقاربة كل من المغرب وجبهة البوليزاريو حول تسوية النزاع ويقول المغرب ان حكما ذاتيا بصلاحيات واسعة تحت السيادة المغربية السبيل الوحيد الممكن لحل دائم ونهائي وعادل النزاع وهو ما ترفضه جبهة البوليزاريو وتطالب باجراء الامم المتحدة لاستفتاء يقرر من خلاله الصحراويون مصيرهم بدولة مستقلة او الاندماج بالمغرب.

وقال الطالب عمر الذي يعتبر من المتشددين في قيادة الجبهة «يمكن أن ينتظر من الصحراويين كل شيء إلا الاستسلام ورفع الراية البيضاء» مؤكدا أن هذا هو البرنامج الذي حدد من طرف القيادة السياسية لجبهة البوليزاريو التي «عليها أن تلتزم به لأنها ستحاسب عليه غدا أمام ناشطيها ومقاتليها». وفي حديثه عن الجولة الأخيرة التي قام بها المبعوث الشخصي للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية كريستوفر روس للمنطقة أكد أن التفاؤل الذي عبر عنه هذا الأخير ليس بتفاؤل مطلق بل فقط بالنسبة لقرب عقد اللقاءات الأولية غير الرسمية التحضيرية للجولة الخامسة من المفاوضات بين جبهة البوليزاريو والمغرب».

وأوضح أن الهدف بالنسبة لروس هو «تطبيق قرارات مجلس الأمن القاضية بحق الصحراويين في تحقيق مصيرهم» مشيرا الى أن المبعوث الدولي اعتبر اللقاءات الأولية التي قد تجرى في الأيام القادمة «خطوة إيجابية».

وتقترح اوساط صحافية ان تحتضن العاصمة النمساوية فيينا خلال الايام القادمة الجولة الاولى من اللقاءات والاتصالات غير المباشرة بين المغرب وجبهة البوليزاريو ورشحت تقارير في وقت سابق كلا من الدوحة وطرابلس ومدريد لاحتضان هذه اللقاءات التي تمهد للجولة الخامسة من المفاوضات الرسمية التي كانت تجري منذ حزيران/يونيو 2007 في مانهاست احدى ضواحي نيويورك.

وذكر طالب عمر أن الطرف الصحراوي عبر لروس عن انشغالاته التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار من طرف منظمة الأمم المتحدة لتفادي تعكر أجواء المفاوضات والمتعلقة في وضعية حقوق الإنسان في الأراضي الصحراوية.

وأعرب عن تأسفه للموقف الأخير للحكومة الإسبانية في نقاش مجلس الأمن حول مراقبة وضع حقوق الإنسان في المناطق الصحراوية المحتلة إذ سايرت موقف فرنسا التي «هددت باستعمال الفيتو». و قال «فرنسا تتحمل تاريخيا عرقلة تطبيق المشروعية الدولية لقرار الأمم المتحدة في المنطقة» مذكرا بمعارضتها لخطة بيكر «التي إعتبرها مجلس الأمن أحسن خطة وطالب بفرضها».

وأضاف «مؤخرا الجميع إتفق خلال نقاش مجلس الأمن على مسألة مراقبة حقوق الإنسان إلا فرنسا عارضتها وهددت باستعمال الفيتو إذن فرنسا هي المعرقل ومع الأسف أصبحت الحكومة الإسبانية تسايرها» معتبرا أن «للحكومة الاسبانية مسؤولية كبرى في عرقلة تطور الأوضاع».

القذافي يهدد باللجوء للتصويت وقادة يتهمونه بالضغط والتسرع

قمة الاتحاد الافريقي: خلافات حادة ومحادثات مكثفة حول مشروع الحكومة الافريقية

■ سرت (ليبيا) ـ ا ف ب: اجرى قادة الدول الافريقية امس الخميس، في اليوم الثاني لقمتهم في سرت، محادثات مكثفة حول مشروع «الحكومة الافريقية» التي يطالب بها الزعيم الليبي معمر القذافي، قبل الانكباب على الازمات والنزاعات التي تشهدها قارتهم.

ويطالب القذافي الذي يستضيف القمة بوصفه الرئيس الدوري للاتحاد الافريقي، بانشاء «سلطة» بصلاحيات موسعة بالرغم من تحفظات عدد من الدول خصوصا جنوب افريقيا.

وكان الجو صباح امس الخميس متوترا على مستوى الوفود الـ53 غداة مناقشات عاصفة بين وزراء الخارجية الذين، وحسب مصادر متطابقة، انهوا المناقشات بدون التوصل الى نتيجة بعد حادث وقع بين نيجيريا وليبيا.

وقال احد المندوبين في وقت كان فيه رؤساء الدول يستعدون لعقد جلسة عامة، ان «الجميع حانق جدا ولا نعرف بعد كيف ستنتهي الامور».

وتأخذ بعض الدول على العقيد القذافي رغبته في جرهم الى اتخاذ قرار بالاعلان اعتبارا من هذه القمة عن انشاء «سلطة» مع صلاحيات تنفيذية في ثلاثة مجالات تطال سيادة الدول: الدفاع والعلاقات الدولية والتجارة الخارجية.

وبامكان الزعيم الليبي ان يعول على حلفاء مثل السنغال ومالي ولكن يبدو ان بعض الدول الكبرى مثل نيجيريا وجنوب افريقيا وانغولا ليست مستعدة للرضوخ.

واستبعد وزير الخارجية الانغولي اسونساو دوس انجوس قبل الاجتماع حصول اي تغيير في المواقف موضحا ان بلاده تريد الانطلاق «بهدوء» الى وحدة يجب ان تكون بالتالي اقتصادية قبل ان تكون سياسية.

وكان مشروع الحكومة الافريقية موضع خلاف خلال القمة السابقة للاتحاد الافريقي التي عقدت في اديس ابابا في شباط/فبراير الماضي.

وقد حول قادة الدول في حينه الملف الى وزراء الخارجية.

من ناحيته، دخل العقيد القذافي الذي بدا عليه الانزعاج مرتين بشكل غير متوقع الى قاعة الاجتماعات في سرت قبل انعقاد القمة وقال ان الوقت قد حان للبت في المشروع وانه لا يستبعد ان يطلب تصويتا من قادة الدول في حال استمرت العرقلة.

وقال القذافي «اذا وافق ثلثا الاعضاء فيجب ان يخضع الثلث المتبقي وان يحترم قرار الاكثرية».

وقال مندوب احدى دول افريقيا جنوب الصحراء ان «تصويتا على المشروع سيكون كارثيا لان الانقسامات ستظهر الى العلن».

وحسب احد الدبلوماسيين، فان نقاشا صاخبا اخر قد يؤدي الى تفجير البحث في «اقتراح غير منتظر» من ليبيا التي ترغب في فرض شروط على تعاون اعضاء الاتحاد الافريقي مع المحكمة الجنائية الدولية بعد اصدارها مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر البشير الموجود في سرت.

وفي حال كان الوقت سانحا، فان هذه القمة الـ13 للاتحاد الافريقي ستنكب ايضا بعد ظهر امس الخميس على الوضع الامني والنزاعات في افريقيا حيث تكاثرت الانقلابات والازمات السياسية خلال الاشهر الماضية (مدغشقر وغينيا بيساو والنيجر...).

وسوف تعير اهتماما خاصا للصومال حيث يعتبر الاتحاد الافريقي ان الازمة التي تعصف بهذا البلد هي «الاخطر» بين الازمات الاخرى.

وطالب قادة الدول المجاورة للصومال ومنها اثيوبيا وكينيا بارسال قوات افريقية اضافية «بدون تأخير» لمساعدة الحكومة الانتقالية التي تكافح لبقائها امام هجوم الاسلاميين المتشددين. وتتألف قوة السلام الافريقية المنتشرة في الصومال، حاليا فقط من جنود اوغنديين وبورنديين وهي مؤلفة من 4300 رجل فقط من اصل ثمانية الاف كان من المقرر ان يشاركوا فيها.

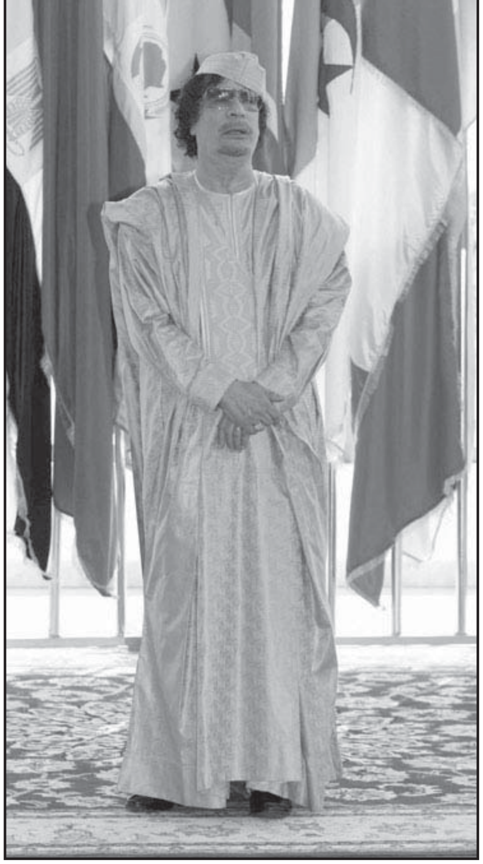

القذافي منتظرا زواره القادة الافارقة في اليوم الأول من قمة سرت

صحف: احباط محاولة لاستهداف السفارة الامريكية في الجزائر

■ الجزائر ـ يو بي أي: أحبطت مصالح الامن الجزائرية محاولة كان ينوي قيادتها أحد عناصر 'القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي' ضد مقر السفارة الأمريكية في الجزائر العاصمة، حيث تم توقيفه في حي بضاحيتها الشرقية.

ونسبت صحيفة «الخبر» امس الخميس الى مصدر أمني قوله ان مصالح الأمن وضعت يدها على عنصر من 'القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي' بالعاصمة كان ينوي تنفيذ اعتداء ضد مقر السفارة الأمريكية الواقعة في شارع البشير الإبراهيمي في العاصمة.

وذكر المصدر أن مصالح الأمن كانت على علم مسبق بتوقيت المحاولة، ما جعلها تتبع أثر المنفذ المفترض وتلقي القبض عليه.

المغرب يرجئ الحسم في منع الحج هذا الموسم

■ الدار البيضاء ـ د ب أ: استبعد محمد يسف الكاتب العام للمجلس العلمي الأعلى بالمغرب أن يتم اتخاذ أي قرار رسمي شرعي أو سياسي بخصوص منع المغاربة من التوجه هذا العام إلى المملكة العربية السعودية لأداء مناسك الحج على خلفية انتشار فيروس أنفلونزا الخنازير.

وأضاف يسف في تصريح خاص لصحيفة «الأحداث المغربية» نشر امس الخميس أن الحسم النهائي في منع المغاربة من أداء الحج سيتم بعد اجتماع هيئة العلماء، معتبرا أنه لم تتضح الرؤية حتى الآن بخصوص هذا الوباء.

ورأى يسف أن هذا يفرض على السلطات الدينية بالمغرب انتظار تطور التعاطي مع المرض في كل أنحاء العالم من أجل وضع التصور الأنسب على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

وقال المرجع الديني إن السلطات الدينية أو الرسمية المغربية لم تعتمد على تصريحات عبد الله الربيعي وزير الصحة السعودي على اعتبار أن المعطيات الواردة في تصريح هذا الوزير السعودي تهم الإجراءات التي تقوم بها بلاده من أجل مكافحة انتشار الداء.

كما شدد يسف على ضرورة التشاور بين العلماء والمختصين والسلطات المغربية «من أجل وضع تصور خاص ببلادنا وبالتالي استيفاء الشروط العلمية والدينية من أجل بناء موقف يرتكز على أسس صحيحة».

مقتل اسباني وانقاذ 21 بحارا في غرق سفينة صيد قبالة موريتانيا

■ نواكشوط ـ د ب أ: ذكر مصدر أمني موريتاني أن قبطان سفينة أسبانيا لقي حتفه فيما تم إنقاذ 21 آخرين عندما تعرضت السفينة للغرق مساء الأربعاء.

وأوضح المصدر أن سفينة الصيد الأسبانية كانت تقوم بالصيد في المياه الموريتانية على بعد نحو عشرين ميلا بحريا غربي نواذيبو العاصمة الاقتصادية الموريتانية عندما غرقت.

وتمكنت قوات خفر السواحل وسفن أوروبية أخرى عاملة في المياه الموريتانية من إنقاذ 21 من طاقم السفينة الأسبانية، حيث تم نقلهم إلى نواذيبو لتلقي العلاج.

القضاء يضع حدا لمعركة قضائية استمرت خمس سنوات

الجزائر تسلم الطفلة «صفية» للفرنسي شاربوك ومحامية العائلة تندد بـ«الصفقة السياسية»

الجزائر ـ «القدس العربي» ـ من كمال زايت:

وضع القضاء الجزائري الأربعاء حدا لقضية الطفلة الجزائرية ـ الفرنسية «صفية» أو «صوفي» بعد معركة قضائية حول نسبها دامت حوالي 5 سنوات. وقد تسلم والدها المزعوم الفرنسي الجنسية جاك شاربوك الطفلة يوم الأربعاء، في حين أعرب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي أعلن الخبر عن ارتياحه، مشددا على أنه كان يتابع تطورات الملف شخصيا.

كما اعتبر ساركوزي أن «عودة الطفلة صفية إلى والدها ثمرة عمل قامت به وزارة الخارجية الفرنسية وسفارة باريس في الجزائر، و لم يفوت الفرصة ليشكر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ووزير داخليته نور الدين يزيد زرهوني على الدور الذي لعباه في هذه القضية.

من جهتها أعربت محامية العائلة، الاستاذة فاطمة الزهراء بن براهم، في اتصال مع «القدس العربي» عن استيائها من قرار السلطات الجزائرية تسليم الطفلة صفية إلى والدها الفرنسي المزعوم، مشددة على أنها فوجئت بالنبأ لما أذيع في وكالات الأنباء العالمية، وذلك لتواجدها خارج الجزائر وقت إعلانه.

واتهمت المحامية بن براهم السلطات الجزائرية بأنها قامت ببيع الطفلة صفية، مشددة على أنها صفقة سياسية مفضوحة، ولذلك تقرر التفريط في الطفلة، وتساءلت عن الثمن الذي دفع حتى تم «بيع» صفية بهذه الطريقة.

واستغربت توجيه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي عبارات شكر للرئيس الجزائري ولوزير الداخلية نور الدين يزيد زرهوني للدور الذي لعباه في هذه القضية، متسائلة عن نوعية هذا الدور الذي حرص الرئيس الفرنسي على أن يشكر عليه السلطات الجزائرية.

وأكدت بن براهم أنها «أكثر من حزينة»، لأنها أدركت أن المواطن الجزائري أصبح بدون أي قيمة، وأن حكومة بلدها لا تقيم أي اعتبار لمواطنيها.

وضربت مثالا بالمطرب الجزائري محمد خليفاتي المعروف باسم الشاب مامي الذي مثل أمس أمام القضاء الفرنسي، في القضية المرفوعة عليه من طرف عشيقته السابقة، التي اتهمته بالاختطاف ومحاولة إجبارها على الإجهاض، مشددة على أن السلطات الفرنسية نجحت في إلقاء القبض على المطرب وتقديمه للعدالة حتى بعد أن هرب للجزائر.

وأضافت قائلة: «إن القضاء الفرنسي أجبر الشاب مامي على القيام بتحليل الحمض النووي لمعرفة إن كان والد الطفلة التي أنجبتها عشيقته السابقة، في حين أننا نطالب الفرنسي جاك شربوك بالقيام بهذا التحليل منذ 5 سنوات لمعرفة إن كان والد الطفلة صفية، ولكنه ظل رافضا إجراء التحليل، لأنه يعلم بأنه ليس والدها الحقيقي، دون أن تحرك السلطات الجزائرية ساكنا».

جدير بالذكر أن قضية الطفلة صفية تعود تفاصيلها إلى حوالي 8 سنوات، عندما تزوجت أمها بعد طلاقها مباشرة بمواطن فرنسي اسمه جاك شاربوك وسافرت معه إلى فرنسا، وبعد فترة من ولادة الطفلة صفية توفيت والدتها، فاحتفظت عائلة هذه الأخيرة بالطفلة، مؤكدة أنها ابنة الزوج الأول لابنتهم، في حين أصر شاربوك على أن الطفلة ابنته بيولوجيا، وظلت القضية مطروحة أمام القضاء، خاصة بعد أن أخفت العائلة «صفية» ورفضت السماح لوالدها المزعوم برؤيتها خوفا من اختطافها وتهريبها خارج الجزائر.

عائلة شابة مغربية توفيت باسبانيا تعتزم مقاضاة ادارة المستشفى بسبب «الاهمال»

الرباط ـ «القدس العربي»:

وصل صباح امس الخميس إلى مطار طنجة جثمان المواطنة المغربية دليلة الميموني التي توفيت يوم الثلاثاء الماضي جراء إصابتها بفيروس أنفلونزا (أ اش 1 إن 1) في احد مستشفيات العاصمة الاسبانية.

ولقيت دليلة الميموني حتفها بمستشفى «غريغوريو مارانيون» بمدريد، بعد وضع مولودها البكر عن طريق عملية قيصرية.

ونقل جثمان الشابة المغربية، التي أكملت عامها العشرين يوم وفاتها، من مدريد على متن رحلة دولية إلى مطار الدار البيضاء، قبل أن يتم نقله إلى طنجة عبر رحلة داخلية، حيث من المنتظر أن يوارى الثرى نهار امس بمدينة المضيق القريبة من تطوان.

واتهمت عائلة المتوفاة الاجهزة الطبية الاسبانية بالتقصير وحملتها مسؤولية الوفاة.

ونفت عزيزة الإسماعيلي والدة دليلة أن تكون ابنتها قد تعرضت لإصابة بفيروس أنفلونزا (أ اش 1 إن 1) قبل دخولها إلى المستشفى، موضحة أن «دليلة كانت تعاني من مشاكل تنفسية بسيطة توجهت على إثرها إلى مستشفى (غريغوريو مارانيون).

كما فندت تصريحات الأطباء الإسبان حول إصابة ابنتها بمرض الربو، مشيرة إلى أن «دليلة كانت بطلة في ألعاب القوى، كما حققت إنجازات مهمة مع فريقها (جمعية الوفاق) بمدينة المضيق يصعب معها تصديق القول بإصابتها بمرض تنفسي مزمن».

وبعد أن شككت في الرواية الرسمية للمسؤولين الإسبان، قالت الاسماعيلي «إن أسرة الهالكة ما تزال تنتظر نتائج التشريح الطبي الذي سيحدد السبب الحقيقي لوفاة دليلة».

واتهم محمد الورياشي زوج الراحلة المصالح الطبية بالعاصمة الاسبانية بـ«التقصير في القيام بواجبها» وأكد أن الاطباء «لم يولوا الاهتمام اللازم لحالة زوجته لذلك أعتزم متابعة المسؤولين عن الصحة بمدريد قضائيا بتهمة الاهمال والتقصير».

وقال تم «الكشف على المرحومة التي وضعت قبل 24 ساعة من وفاتها مولودا ذكرا عن طريق عملية قيصرية، ثلاث مرات بمستشفيين بمدريد قبل إدخالها إلى قسم العناية المركزة، وذلك بالرغم من أن حالتها الصحية كانت خطيرة منذ البداية».

وأكد زوج الشابة المغربية أن زوجته «لم تكن مصابة بمرض الربو» وذلك خلافا لما أعلنت عنه مصادر إسبانية لتبرير التعقيدات الصحية التي تعرضت لها الضحية.

وذكر الورياشي بأن زوجته كانت تعاني لمدة أسبوع كامل قبل إدخالها إلى المستشفى يوم 15 حزيران/يونيو الماضي من «صعوبات في التنفس ومن سعال حاد ومن ارتفاع في درجة الحرارة ومن آلام في عدة أطراف من جسدها»، ورغم ذلك «فإن الاطباء الذين كشفوا عليها ثلاث مرات كانوا يقدمون لها وصفة من الادوية ويسمحون لها بالرجوع إلى بيتها دون إجراء تحاليل للتأكد من المرض الذي كانت تعاني منه».

مجلس الشيوخ الإيطالي يصادق على مشروع قانون يجرّم الهجرة غير الشرعية

■ روما ـ يو بي أي: صادق مجلس الشيوخ الإيطالي امس الخميس بالقراءة الثالثة والنهائية على مشروع قانون يجرم الهجرة غير الشرعية.

وذكرت وكالة «آكي» الايطالية للأنباء ان 155 سيناتورا وافقوا على مسودة القانون مقابل اعتراض 124 آخرين، علما أن مجلس النواب كان قد صادق على مشروع القانون في شهر أيار/مايو الماضي.

ومن ضمن أحكام القانون الجديد إمكانية التحفظ على المهاجرين غير الشرعيين في مراكز الاحتجاز لمدة 180 يوما، أي ثلاثة أضعاف الفترة التي كانت سارية قبل دخول القانون حيز التنفيذ.

وينص القانون الجديد أيضا على فرض غرامة على من يدخل الأراضي الإيطالية من دون تأشيرة تصل إلى 10 آلاف يورو (نحو 14.084 دولار)، بينما يواجه من يؤجر مسكنا لمهاجر غير قانوني عقوبة السجن حتى ثلاث سنوات. ويسمح القانون لرؤساء البلديات بتشكيل دوريات في البلدات والمدن لمكافحة الجريمة، بينها الهجرة غير الشرعية.

وكان القانون الجديد تعرّض لانتقادات شديدة من جانب المعارضة الإيطالية والكنيسة الكاثوليكية ونشطاء حقوق الإنسان بالاضافة إلى المفوّضية العليا لشؤون اللاجئين.